الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية

أ.م.د. بان غانم الصائغ
كلية العلوم السياسية / فرع العلاقات الدولية

القبول	الاستلام
٢٠٠٨ / ٠٦ / ٠٣	٢٠٠٨ / ٠٤ / ٠٣

Abstract

Somalia has witnessed a severe brutal colonial experience. It was under the occupation of three European states, namely Britain, France, and Italy.

In addition to the occupation of Ojadeen region by Ethiopia which resulted in Somalia disruption causing the civil war to break out and affecting the unity of the ethnic groups inhabiting that region.

After the overthrow of Seyad Berry's regime Somalia entered a state of chaos and non – state.

Fighting among Somali movements started in order to control the land and to establish another state. However, the American scheme to disassemble Somalia has succeeded before toppling the regime itself.

Moreover, the movements' fight has risen on a tribal basis driven by interest, not on a basic of a political agenda. This resulted in disassembling the country.

As for the international and American intervention in Somalia the United Nations issued some resolutions that enabled the US military intervention after two years of toppling Seyad Berry's regime as the Somalis entered in chaos and internal conflict over sharing control and influence on Somali land, and what followed of a devastating civil war and famine undergone by children, women and old people, particularly in the western and southern region.

Conflict costs always remained bearable by the conflict parties, a matter that made a concession for a compromise un necessary. Conflict cost reached its peak under the American – International intervention. This resulted in a contradicting results, on the one hand high costs undermine the ability of the conflicting groups to continue besides exhausting their material and human abilities. On the other hand conflict may lead to the point of no return. Moreover, Somali national

reconciliation was characterized by the big number of states and organizations playing the role of the third party.

This resulted in three negative consequences: the multiplicity of initiatives and their contradiction, the competition among regional powers and their contradiction, and the pursuance of the neighbouring states to affect the output of the Somali compromise process according to their interests.

Finally, we can say that the issue has been associated with the special interests calculation for each party in the conflict when deciding a bout the available alternatives with regard to the compromise process and the national interest.

المقدمة :

شهدت الصومال حرباً أهلية ذات طابع قبلي ودموي دامت زهاء عقد ونصف أودت بحياة الالاف من الشعب الصومالي فضلاً عن تدميرها للبنى التحتية للبلاد، وكان عدم الاستقرار السبب في ايقا ف عجلة التقدم والتنمية والتع ليم .وتعكس الوقائع والتداعيات التي آل ت إليها الصومال وحالة انهيار الدولة وتحولها إلى ساحة للحرب الأهلية، وبروز الدويلات والكيانات الانفصالية تناقضاً شديداً مع ما تتميز به الحالة الصومالية من خصوصية من منظور معايير الاندماج الوطني والتجانس الثقافي، وما يملكه الشعب الصومالي من مقومات الهوية القومية ووحدة الأصل العرقي، واعتناق الإسلام، ووحدة اللغة، وروابط التاريخ المشترك، وارتباط الشعب الصومالي بشعار الصومال الكبير وهدف استعادة الأقاليم الصومالية الضائعة إلى الوطن الأم . بيد أن هذا المجتمع كان يحمل بين طياته نوا ة الانقسام القبلي بسبب قوة الانتماء العشائري والقبلي.

وتكتسب الحرب الأهلية فى الصومال أهمية بالغة لما تتسم به من سمات فريدة، بالمقارنة مع معظم حالات الحروب الأهلية فى أفريقيا، اذ أدت هذه الحرب إلى انهيار الدولة تماماً. وتعد مشكلة انهيار الدولة من أولى النت ائج والآثار المترتبة ع ن الحرب الأهلية، ويقصد بانهيار الدولة تقويض مؤسسات الدولة وأجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة . من ناحية أخرى، فإ ن أهمية الحرب الاهلية تنبع من أنها شهدت تطبيق معظم أدوات تسوية الصراعات، سواء المفاوضات أم الوساطة أم التدخل الخارجى. لذا سنحاول التعرف على الحرب الاهلية التي تعد من ابرز الظواهر في افريقيا بسبب التنافس الدولي حول القارة ، ومن ثم الحرب الاهلية في الصومال ، اسبابها وبداياتها والقوى المشاركة فيها ، وكذلك التدخل الدولي، وجهود المصالحة الوطنية وتشكيل الحكومة الانتقالية.

ومن الله التوفيق ....

أولاً: الحرب الأهلية:

تعد ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على الاصعدة كافة في القارة. وتتسم ظاهرة الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها . فعلى صعيد الأسباب لعبت المتغيرات دوراً في اندلاع الحروب الأهلية ([1]). ويمكن تصنيف هـ ذه المتغيرات في مجموعتين رئيستين تتعلق أولاهما بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، العوامل الاقتصادية والسياسية . أما ثانيهما فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية([2]).

وعلى صعيد النتائج أفرزت الحروب الأهلية في إف ريقيا عدداً من النتائج تمثلت في : انهيار الدولة وتقويضها، ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية، فضلاً عن بروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجددها مر ة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن القارة الإفريقية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت ثلاث موجات من الحروب والصراعات الأهلية، يمكن الإشارة إليها على النحو الأتي ([3]):

الموجة الأولى : بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتمثلت في حروب حركات التحرير ضد القوى الاستعمارية. وامتدت هذه الموجة حتى م نتصف السبعينيات . اتسمت هذه الموجة من الحروب والموجهة بالأساس ضد القوى الاستعمارية بانخفاض تكاليفها، وضيق أو محدودية نطاقها.

الموجة الثانية: شملت ظهور عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية فضلاً عن صراعات وحروب أهلية على نطاق واسع . وكان من أبرز أنماط النوع الأول (الصراعات بين الدول الإفريقية) حرب الأوجادين (بين الصومال وإثيوبيا ١٩٧٧ . ١٩٧٨)، (والحرب التنزانية – الأوغندية ١٩٧٨ . ١٩٧٩).

---

[1] أزهار محمد عيلان، الحرب الأهلية في الصومال، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٥٣، بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٠

[2] خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، القاهرة صيف ٢٠٠١، ص ٧٢

[3] William Thom, "Africa's Security issues through 2010", Military Review P9, July/August 2000.

الموجة الثالثة : بدأت هذه الموجة مع انتهاء الحرب الباردة، واتسمت الصراعات في هذه المرحلة بأنها في معظمها صراعات أهلية ، إذ أصبحت الحروب الأهلية النمط الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية بين أنماط الصراع الأخرى.

ففي حين لم تتعد حالات الحروب الأهلية التي وقعت في القارة منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات (عن تسع حالات) انفجرت مع بداية التسعينيات، سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة، فضلاً عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية، وتنوعت هذه الصراعات ما بين صراعات شكلت استمراراً لحالات سابقة كما في (السودان و موزمبيق)، أو استئنافاً لها في شكل جولات جديدة أكثر حدة كما في (بوروندي وأنجولا)، على حين ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل الحروب الاهلية في كل من (ليبيريا والصومال)([1]). وتعد الحرب الاهلية في الصومال خير مثال على المتغيرات، إذ تأثر الصراع في هذه الدولة بالموروثات الاستعمارية في منطقة القرن الأفريقي، إذ إن الخريطة السياسية بعد الاستقلال كانت قد تناقضت الى حد كبير مع التوزيعات القومية والعرقية واللغوية بعد أن فرض الاستعمار على المنطقة حدوداً مصطنعة أثرت على الصومال سلباً إذ أحدثت أزمة اندماج وطني على الرغم من تمتع البلاد بتجانس قومي وديني ولغوي فريد ([2]).

وقبل الحديث عن الحرب الا هلية في الصومال لابد م ن التعرف على ماهي ة الحرب الاهلية. وقد تنوعت التعريفات المقدمة لها، على وفق البعد الذي يتم التركيز عليه في التعريف . ففي تعريف أولي لها، يمكن القول بانها شكلُ من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية او أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة . ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح ومنظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من من اطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها([3]).

[1] محمود أبو العينين، إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي : مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية ا لمعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٣٠٢.

[2] عيلان، المصدر السابق، ص٢٩

[3] أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٢٥.

أسباب الحرب الأهلية الصومالية

تفجرت الحرب الأهلية الصومالية في عام ١٩٨٨ وبرز الاحتماء بالنظام القبلي و نبذ الشعور بالمصلحة العامة للدفاع عن مصالح فئوية وعشائرية ضيقة . ونتيجة جملة اعتبارات، تزايدت حدة الصراع بين ا لنظام الحاكم والقوى المعارضة له إلى حد رفض شرعية الدولة ذاتها وسلطاتها، والنكوص إلى الأطر الاجتماعية التقليدية، كالعشيرة والقبيلة، بوصفها أبنية للتنظيم الاجتماعي بمعناه الواسع . وتحت وطأة ضربات المعارضة المسلحة تم إقصاء سياد برى عن السلطة في كانون الثاني ١٩٩١، لتدخل الصومال في تداعيات انفراط عقد الدوله، بمؤسساتها وأبنيتها وتنظيماتها، و لتدشن مرحلة من التدمير الذاتي، والفوضى الكاملة، والفراغ الدستوري، وتدمير ما تبقى من مؤسسات وبنى تحتية ([1]).

هناك أسباب عديدة لاندلاع الحرب الأهلية الصومالية وهي:

<u>أولاً</u>: في ا لعوامل المتعلقة ببنية الدولة الصومالية ، فللتجربة الاستعمارية فرضت أنماطاً في علاقات الإنتاج في المجتمع الصومالي فقد كان المجتمع الصومالي قبل ا لاستعمار مجتمعاً رعوياً يعيش على الرعي والإنتاج الزراعي البسيط الموجه لتلبية الاحتياجات ا لمحلية وقد ركز الاستعمار على التوجه إلي الأسواق الخارجية، وفي الوقت نفسه أنشأ الاستعمار نظماً جديدة للإدارة والحكم في أجزاء الصومال المختلفة وقد تسبب ذلك في تقويض الأسس التقليدية للمجتمع الصومالي القديم وأحلت بدلاً منها علاقات سلطوية جديدة . وفي فترة ما بعد استقلال الصومال حدثت حالة من الانفصال التدريجي بين هيكل الدولة الموروث من الاستعمار والقائم على فرض علاقات السلطة من الداخل وتنظيم عمليات التبادل التجاري مع الخارج من ناحية وبين طبيعة الهيكل الاجتماعي الذي كان مازال قائماً علي اللامركزية والنظا م الرعوي من ناحية أخرى ، وفي فترة بعد الاستقلال اسهمت القبيلة بدور رئيس في الحياة السياسية الصومالية لاسيما إن القبيلة تحولت إلى مؤسسة وسيطة في العلاقة بين الدولة والمواطنين بل حلت محل الدولة في أغلب الأحيان ثم تحولت إلى اداة رئيسة في إدارة الصراع أثناء الحرب الأهلية ([2])، إن الكيانات السياسية التي نشأت في الصومال (أحزاب سياسية، جماعات معارضة، ميليشات مسلحة) كانت في الأغلب تعبيراً عن انتماءات قبلية أو مناطقية وعلى الرغم من أن الشعب الصومالي لم يكن يعاني من أزمة اندماج وطني إلا أن ذلك لا ينفي أن القبلية في الصومال تعرضت لتسييس شديد سواء في فترة الح كم المدني خلال الستينيات أ م أثناء فترة حكم سياد بري أ م في فترة انهيار

---

[1] السيد عوض عثمان ، بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية ، كراسات ستراتيجية، العدد ١٤٧- السنة الخامسة عشرة- القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على امن القومي العربي،المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت١٩٩٢)، ص ٩٢

الدولة أم حتى في مفاوضات التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال، وفي جميع هذه الأحوال لم يرتبط ذلك بوجود أزمة تعددية إثنية في ال مجتمع الصومالي بل كان عائداً إل ى تلاعب نظام حكم سياد بري با لتنوع العشائري في المجتمع الصومالي من أجل ضمان سيطرته عل ى السلطة ([1]). ان المجتمع الصومالي مبني على أساس مدني قبلي ابتلع فيه القبلي المدني، وهذا واحد من أهم الأسباب للحرب الاهلية فيها ([2]).

ثانياً: يمكن القول أن سياسة نظام سياد بري هي السبب الرئيس والمباشر وراء اندلاع الحرب الأَهلية في الصومال وبالذات سياسته الديكتاتورية والإثنية وقيامه بتجميد النشاط السياسي والتورط في حرب خاسرة ضد إثيوبيا ([3])، وقيامه بتنفيذ سياسة واسعة للتأميم وفرضه لسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ، وتأليبه للقبائل المختلفة بعضها على بعضٍ، وتمييزه الشديد لأبناء قبيلته في شغل المناصب العامة والاستحواذ على نصيب كبيرمن الثروة الوطنية المحدودة، ثم تبنيه لسياسة قمعية في مواجهة جماعات المعارضة بشكل عام ، وضد الحركة الوطنية الصومالية بشكل خاص، وضد قبيلة الإسحاق التي تمثلها بصورة أخص ([4]).

لقد طرح نظام سياد بري سياسات اقتصادية تعزز من سيطرة النظام على التشكيلات الاجتماعية المرتبطة به وتركز الاستثمارات الحكومية والخدمات في مناطق معينة . فادى ذلك الى ظهور الصراع الاجتماعي فانتشر الفساد والسلب والنهب واستحواذ بعض الناس على مكاسب اضافية لظروف الجفاف والتصحر ([5])، ونتج عن ذلك تدهور في عموم الاقتصاد الصومالي وتحول الاقتصاد الى استيراد المواد الغذائية، واعتمد على القروض والمساعدات وارتفعت الديون وازداد العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن ارتفاع الانفاق العسكري، وبلغ دخل الفرد السنوي ٢٨ دولاراً سنوياً وانتشرت البطالة والامية والفقر والقبلية، مما أدى إلى انهيار الدولة وادارتها وخدماتها وهومااصاب المجتمع الصومالي بالانهيار والتفكك ([6]).

ثالثاً: ان الحرب الأهلية في الصومال قد اندلعت تحت تأثير المتغيرات الداخلية باعتبارها المتغيرات الأكثر أهمية، وفي المقابل اسهمت القوى الخارجية بأدوارٍ متنوعة في اندلاع هذه

[1] للمزيد انظر: محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، ص ص ٢٥-٤٠

[2] فردريك معتوق، جذور الحرب الأهلية ... لبنان، قبرص، الصومال، البوسنة، عرض: شمخي جبر، جريدة الصباح ١٠ تموز ٢٠٠٧

[3] ياسر أبو شبانه، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٩٦

[4] أوضاع الصومال في القرن الافريقي واثرها على الامن في البحر الأحمر ، ج١، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث www.aljazeera-online.net ، حسن، المصدر السابق، ص ٩٢

[5] إجلال رافت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، ورقة خلفية ندوة المستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٨، بيروت ١٩٩٧، ص ١٠٩

[6] نوار محمد ربيع، الأزمة الصومالية بين الأوضاع الداخلية والتدخلات الدولية ،مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، السنة الثالثة عشر، العدد٢٦، كانون الثاني، ٢٠٠٢، ص ١٢٠

الحرب. وكان التدخل المباشر في الحرب الأهلية الصومالية بارزاً بقوة في الدور الإثيوبي اذ فتحت إثيوبيا أراضيها أمام جماعات المعارضة الصومالية ومكنتها من استخدام ها نقاط انطلاق لشن الهجمات ضد القوات الحكومية داخل الصومال كم ا وفرت لها الحماية العسكرية وزودتها بالدعم المالي واللوجستي ([1]).

أما من حيث الدور غير المباشر الذي أدته القوى الدولية والإقليمية في تأجيج الحرب الأهلية الصومالية فقد كان أكثر خطورة وجاء هذا الدور من خلال تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل مبكراً لاحتواء الصرا ع الداخلي المتزايد في الصومال منذ أواخر السبعينيات إذ كان واضحاً ان نظام سياد بري قد فقد شرعيته بالنسبة لمعظم قطاعات الشعب الصومالي، وقد كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية و لاسيما إيطاليا، قادرة على التأثير بقوة عل ى النظام من خلال مساعداتها الاقتصادية والعسكرية الكثيفة التي كانت تقدمها له ([2])، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وباقي الفاعلين الدوليين والإقليم يين قد شاهدوا التطورات العنيفة في الصومال وامتنعوا عن مجرد التفكير في تطوير إستراتيجية منسقة لتفادي المز يد من التدهور الداخلي أو لتشجيع التحول السلمي في تلك الدولة، وقد ازداد هذا التقاعس مع نهاية الحرب الباردة منذ أواخر الثمانينيات حيث فقدت تلك المنطقة أه ميتها الإستراتيجية ولم تعد القو ى الكبرى مهتمة بمتابعة تطورات الصراع الداخلي في الصومال في الفترة السابقة عل ى انهيار نظام سياد بري ، والفترة التالية لذلك مباشرة، بحيث يمكن أن تشج ع سياد بري لبدء عملية التحول إلى نظام جديد قبل أن يؤدي العنف والمواجهات الدموية إلي استكمال عملية تدمير مؤسسات الدولة ([3]).

وتشير بعض التحليلات إلى أن الولايات المتحدة ادت دوراً غير مباشر في سقوط نظام سياد بري حينما امتنعت عن تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لنظامه في فترة حرجة وحساسة ثم ام تنعت عن التدخل الفاعل للوصول إل ى تسوية سياسية للصراع بين هذا النظام ومعارضيه وذلك في إطار رغبة الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي، سعياً إلى تغيير نظامي الحكم في الصومال وإثيوبيا في آن واحد من أجل فتح صفحة جديدة من المنظور السياسي في المنطقة، لاسيما أن إدارة جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٢) كانت تروج انذاك بقوة لمقولة النظام العالمي الجديد الذي يرتك ز من بين ركائز عديدة على تعزيز التطور الديمقراطي في مختلف أقاليم العالم ([4]).

القوى المشاركة في الحرب الاهلية

---

[1] للمزيد انظر: محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، ص ص ٢٦-٣٠

[2] للمزيد انظر : احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية : دراسة في اليات تسوية النزاعات في أفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣

[3] نجوى الفوال، المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية (في الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية)، ص ص ٣٤٥ . ٣٨٩.

[4] الفوال، المصدر السابق، ص٣٨٨

تحولت الحرب الأهلية إلى حرب فصائل وزعامات وأسهمت دول الجوار في إذكائها، مما أدى إلى تقسيم البلاد الى دويلات ومناطق متفرقة ([1]). وقد بلغ عدد الفصائل المشاركة في الحرب الاهلية حوالي ٢٤ فصيلا تولى قيادة كل فصيل قائد عسكري من كل قبيلة، واهم هذه الفصائل نوردها على النحو الأتي:

١. الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال S.S.D.F تأسست عام ١٩٧٨ واتخذت الجبهة من اديس ابابا مقرا لها.
٢. الحركة القومية الصومالية S.N.M تأسست عام ١٩٨١ وكان مقرها لندن.
٣. الحركة القومية الصومالية S.P.M تأسست عام ١٩٨٩ ومقرها في الجنوب الصومالي.
٤. الموتمر الصومالي الموحد U.S.C تأسس عام ١٩٨٩ ومقره في روما.
٥. الجبهة القومية الصومالية S.N.F تأسست في مدينة بارديرا.

وهناك جبهات اخرى ليس لها تاثير كبير وهي :

١. الحزب الصومالي المتحد U.S.P.
٢. الحركة الديمقراطية الصومالية S.D.M.
٣. الحركة الاسلامية الصومالية .

فضلا عن وجود تحالفان تشكلا من عدد من الفصائل الصومالية:

التحالف الأول: التحالف الوطني الصومالي S.N.A ويتكون من المؤتمر الصومالي الموحد، جناح الجنرال "محمد فارح عيديد" والحركة الوطنية الصومالية، بقيادة "احمد عمر جيس" والحركة الديمقراطية بقيادة "فرع محمد نور" والحركة القومية الصومالية "بقيادة فرع عبدي ورسمه".

التحالف الثاني : ترأسه علي مهدي الرئيس الصومالي المؤقت وتكون من الفصائل الآتية: التحالف الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي الوطني، والجبهة القومية، وجناح آدن عبد الله نو ر من الحركة الوطنية الصومالية، والجهة الصو مالية المتحدة ، والحزب الصومالي الموحد والاتحاد الوطني الصومالي وجناح المؤتمر الصومالي الموحد برئاسة علي مهدي وأحد جناحي الحركة الديمقراطية الصومالية، ومنظمة موكي الزراعية ([2]).

بداية الحرب الأهلية

[1] عيلان، المصدر السابق، ص٣١

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء، www.moqatel.com

بعد سقوط نظام سياد بري انهارت الدولة المركزية مماادى الى صراع بين القبائل للاستيلاء على السلطة، ومن اجل تنسيق التعاون بين الحركات الثلاث الرئيسة وهي الحركة الوطنية الصومالية والمؤتمر الصومالي الموحد والحركة القومية الصومالية، وقعت اتفاقا في اديس ابابا في ٢ تشرين الاول ١٩٩٠ لغرض ادارة البلاد من خلال عقد مؤتمر عام لجميع الحركات. لكن قيادة المؤتمر الصومالي الموحد شكلت حكومة بد ا واضحاً من تشكيلها الحفاظ على مصالح قبيلة الهوية وهوماتسبب في نشوب خلاف بين علي مهدي محمد رئيس الحكومة المؤقت والجنرال فارح عيديد القائد العسكري للحركة ([1]).

استولت قوات "المؤتمر الصومالي الموحد " بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد (وهو التنظيم السياسي العسكري لقبيلة الهوية بكل فروعها) على العاصمة مقديشو، في كانون الثاني ١٩٩١، وأعلنت الإذاعة بيانا صادرا عن الاجتماع الطارئ لأركان حزب المؤتمر، تضمن تعيين علي مهدي محمد وهو أحد اعضاء البرلمان الذي حله سياد بري عام ١٩٦٩ رئيساً مؤقتاً للبلاد، وتثبيت رئيس الوزراء عمر عرته غالب في منصبه، على أن يعقد مؤتمر وطني تحضره الفصائل كافة في غضون شهر للاتفاق على شكل الحكومة النهائي، لكن شيئا من ذلك لم يحدث وبدأ النزاع على السلطة، فعقد المؤتمر الأول للمصالحة في جيبوتي اذ جدد لعلي مهدي في الرئاسة، الأمر الذي لم يرق للجنرال فارح عيديد . في هذه الأثناء بدأت مليشيات المؤتمر الصومالي الموحد في مواجهات مسلحة مع قبيلة الدارود (التى ينتمي إليها الرئيس السابق سياد بري)، سواء من كان منهم في الحكومة أم كان من المدنيين، وحصلت مذابح عشوائية، وعمّت العاصمة فوضى عارمة، ونهبت جميع مؤسسات الدولة، والهيئات الدبلوماسية، ولم يستطع المؤتمر الصومالي الموحد أن يفرض الأمن ويكبح جماح المليشيات، وتحولت حملة حزب المؤتمر من حملة للسيطرة على الحكم إلى حرب قبلية ([2]).

ثم تفجر الصراع سريعا بين الجنرال محمد فارح عيديد والرئيس علي مهدي محمد من أجل السلطة في بداية عام ١٩٩٢، وفي هذه الحرب التي استمرت أكثر من أربعة أشهر دارت رحاها بين فرعي قبيلة الهوية من الموالين للطرفين، إذ تعرضت العاصمة مقديشو وبنيتها التحتية للتدمير، وشهدت هذه الفترة أعنف المعارك وأكبر الخسائر المادية والبشرية، وتفتت ا لوحدة السياسية والاجتماعية للصومال لتدخل في حرب اهلية مدمرة ([3]). وكان المؤتمر قد حدد الحكومة بـ ٢١ وزيرا على أساس قبلي، فازت فيه قبيلة الهويه بثماني حقائب، مقابل خمس حقائب

---

[1] عبد الله حسن محمود، الشعب الصومالي ضحية النزاع بين أباطرة الحرب وشيوخ المحاكم الإسلامية، صحيفة دار الحياة، بيروت، ٢٠٠٦/٥/٢٣

[2] عثمان، المصدر السابق، ص ٢

[3] عبد الرحمن جفري، المحاكم الإسلامية في الصومال والحقائق الغائبة، صحيفة العربية، ٢٠٠٦/٧/١٢

للإسحاق وثمان لباقي القبائل الأخرى، بمعدل وزير لكل قبيلة، مما أثار حنق هذه القبائل التي تمثل أكثر من نصف سكان البلاد فضلاً عن امتلاكها قوات عسكرية مؤثرة. ونتيجة رفض جناح عيدي لشرعية مهدى، بدأت الحرب الأهلية بين رفاق السلاح من أبناء القبيلة الواحدة.

وعلى صعيد الصراع على السلطة وتوازنات القوى، تمكن الجنرال محمد فارح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد من تشكيل تحالف وطني صومالي في ٢٧ أب ١٩٩٢، برئاسته ضمت اربعة تنظيمات، فضلاً عن جناح محمد فارح عيديد، وهى : الجبهة القومية الصومالية بزعامة الجنرال عمر جيس، والحركة الديمقراطية الصومالية برئاسة محمد نور عليو، والحركة الوطنية لجنوب الصومال برئاسة عبدي ورسمه وقد ناصبت تلك التنظيمات العداء لمهدى، وتفاقمت الازمة الصومالية. واستند كل طرف صومالي على طرف خارجي أو أكثر . وفى هذا السياق، برزت الخطوط الحمراء لمصالح وأمن أطراف الجوار الجغرافي والإقليمي ومن يرعاها من الأطراف الخارجية ، واستفراد كل منها بجزء من أرض الصومال. وبدا جليًا مدى التورط في الصومال، وطبيعة تداخل المصالح المتناقضة لدول الجوار في تلك الأزمة ([1]).

ازدادت الأوضاع سوءاً في البلاد بسبب مسألة الأقاليم الصومالية الضائعة التي تتوافر فيها قومية صومالية . فضلاً عن أرض العفر والعيسى (الصومال الفرنسي) والمعروف حالياً بدولة جيبوتي، وهناك الصومال الغربي أو إقليم أ وجادين الذي ضمته بريطانيا نهائياً إلى إثيوبيا في عام ١٩٥٤، ويعرف في إثيوبيا باسم الإقليم الخامس، وتتوافر فيه أغلبية عربية مسلمة وقومية صومالية، وقد شنت الصومال بسببه حربًا في أواخر السبعينيات انتهت بهزيمتها، فضلاً عن الانعكاسات السلبية التي تركتها على حكم سياد برى . فضلاً عن قيام الصومال بتوفير دعمٍ لجبهة تحرير الأورومو الإثيوبية المعارضة المسلحة . كما تحتل كينيا إقليم النفد المعروف بإقليم الحدود الشمالية الكينية جنوب غربي الصومال، وعاصمته هاريسا، الذي ضمته كينيا رسميًا إلى أراضيها في عام ١٩٦٣ بعد اتفاق أروشا، ويضم حوالي ٣٨٠ ألف صومالي. كما تمتد مسألة اللاجئين إلى العديد من دول الجوار، بفعل ما أفرزته الحرب الأهلية الصومالية من انعكاسات أمنية، أدت إلى تشريد مئات الألوف من الصوماليين . وبالتداعي المنطقي، يتزايد تخوف دول الجوار من عدوى انتقال عوامل الأزمة الصومالية إلى بعض أقاليمها التي تعيش نسبيًا ظروف الصومال نفسها نتيجة التعدد العرقي والقوميات عابرة الحدود ([2]).

وبعد أن كانت العاصمة الصومالية مقديشو تمثل المدينة التى توحد الشعب وتجد كل اطيافه والوانه موزعين فيها، ولا احد يدّعى ان العاصمة تابعة له او يدعى الاغلبية فيها، تغيرت هذه الموازين بعد الحرب الاهلية، أذ غادر معظم سكان العاصمة الى مناطقهم ومدنهم التى ينحدرون

[1] عثمان، المصدر السابق، ص ٢

[2] عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢

منها، وبذلك فقدت مقديشو تنوعها وتميزها، وظهر ما اصطلح في الاوساط الصومالية بـ "أمراء الحرب" وانفردت قبيلة "الهوية" وحدها بحكم مقديشو واشتد الصراع بينهم للسيطرة عليها فتزعم كل امير حرب على حي منها وأقام فيها نقاط تفتيش تلزم المواطن بدفع اتاوات للانتقال بين الاحياء لزعيم الحرب ([1]).

وقد قسمت الصومال نتيجة للحرب الاهلية وغياب سلطة مركزية الى خمسة اجزاء نوردها على النحو الأتي:

١. المحافظات الشمالية الغربية وتخضع لسيطرة الحركة الوطنية الصومالية ومركزها بربرة، برعو، هيرجسا. وتخضع لسيطرة "محمد ابراهيم عقال" رئيس جمهورية ارض الصومال.
٢. المحافظات الشرقية والوسطى، وتخضع لسيطرة الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال وتشمل مدن بوصاصو، جلكاعيو، دوسا مأرب.
٣. محافظة وهران، شبيلي ومقديشو تخضع للمؤتمر الصومالي الموحد بجناحيه.
٤. المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية موزعة بين جناحي الجبهة القومية الصومالية وتتم ركز في مدينة كيسمايو، بارديرا وجنوبا حتى حدود كينيا.
٥. المحافظة الشمالية وعاصمتها بوراما (على حدود جيبوتي) تحت سيطرة الحركة الديمقراطية الصومالية.

ومن الملاحظ على هذه التقسيمات ، إنها تتغير وفقا للتحالفات التي تتم خلال العمليات العسكرية والمصالح والمتغيرات السياسية التي تدور بين الفصائل ([2]). لان الخلاف في الاصل بين تلك القوى والفصائل ليس خلافا نظريا بل هو صراعُ على السلطة([3]).

وعلى صعيد النتائج أفرزت الحرب الأهلية عديداً من النتائج تمثلت في : انهيار الدولة وتقويضها، ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمع، وبروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي أدت بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجددها مرة أخرى ([4]).

ثانياً : التدخل الدولي في الصومال

بسقوط نظام سياد بري دخلت الصومال في حالة من الفوضى التامة وانعدام الدولة، وبدأ الصراع بين الحركات الصومالية للسيطرة على الارض واقامة دولة اخرى . لكن المخطط

[1] جفري ، المصدر السابق

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء

[3] عيلان ، المصدر السابق ، ص ٣١

[4] William Thom, "Africa's Security issues through 2010", Military Review, July/August 2000. p.9

الامريكي بتفكيك الصومال كان قد نجح قبل سقوط النظام نفسه . وزاد عليه ان الحركات المتناحرة قامت على اساس قبلي ومصلحي وليس على اساس برامج سياسية، مما جعل هذه الحركات تساهم في عملية تفتيت البلاد([1]).

ولم تقتصر الحرب الاهلية في الصومال على المستوى الداخلي بل امتدت نحوها التاثيرات الدولية وجعلت منها الفرصة للتدخل في شؤون الصومال الداخلية، فقد أصبحت عملية تقديم المساعدات الإنسانية باسم الأمم المتحدة ذريعة لغزو الصومال والتدخل فيه بعد انه يار الدولة ومؤسساتها، فكانت البداية هي تقديم تلك المساعدات ([2])، لذا جاء التدخل الدولي في الصومال بوساطة الولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة وايطاليا وفرنسا وبريطانيا، لكن كان لتدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة النصيب الأكبر من التدخل وجاء تدخلهما متز امناً، لذا سيكون التطرق اليهما معاً. ونورد التدخل الدولي في الصومال على النحو التالي :

١- الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية

بدأ التدخل للأمم المتحدة في الصومال في ٣/ كانون الثاني ١٩٩٢، عندما ارسل الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي وفداً إلى الصوم ال للتعرف على الأوضاع وطبيعتها وكان الهدف من ذلك هو التحقق من تقديم المساعدات والإغاثة للمتضررين، فضلاً عن التوصل لتسوية سلمية للنزاع وايقاف القتال بين الفصائل، وقدم الوفد تقريراً الى الامين العام اورد فيه ماتوصل اليه خلال زيارته للصومال وهي كالآتي :

١. قبول جميع الاطراف في الصومال لعملية الاغاثة العاجلة للشعب الصومالي .
٢. رفض الجنرال محمد فارح عيديد تدخل الولايات المتحدة ، لتسوية الصراع بينه وبين علي مهدي محمد انطلاقاً من أنه صراع داخل المؤتمر الصومالي الموحد .
٣. إصرار شمال الصومال على الانفصال عن الجنوب وانشاء جمهورية ارض الصومال([3]).

لكن على الرغم من ذلك تفاقمت الأوضاع في الصومال وازدات سوءاً لعدم التوصل الى حل لفض النزاع بين الفصائل، لذا اصدر مجلس الامن القرار رقم ٧٣٣ في ١٩٩٢ الذي ينص على تجريد الفصائل الصومالية من الاسلحة والتركيز على وقف اطلاق النار، لإتاحة الفرصة لتوزيع الاعانات الانسانية والمساعدة في عملية تسوية الصراع، فضلاً عن فرض حظراً شاملاً على الاسلحة ([4])، ولم يسفر القرار عن اي تقدم في الاوضاع الصومالية لذا اصدر مجلس الامن القراررقم ٧٤٦ لعام ١٩٩٢ القاضي بارسال فريق تقني ودعى جميع الاطراف الصومالية الى

[1] لبادة ، المصدر السابق
[2] ربيع ، المصدر السابق ، ص ١٢٣
[3] وثائق منظمة الامم المتحدة
[4] نص القرار ، موسوعة مقاتل من الصحراء

احترام أمن وسلامة الفريق (1)، كما اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٧٥١ لعام ١٩٩٢ الذي ينص على ارسال ٥٠ مراقباً للامم المتحدة لرصد وقف اطلاق النار، فضلاً عن رصد قوات أمن تابعة للامم المتحدة، كما يواصل الأمين العام مشاوراته لحل النزاع وتعيين ممثل خاص له من أجل التوج يه العام لنشاطات الأمم المتحدة، لكن الممثل الشخ صي لم يتوصل الى اتفاق مع الجنرال محمد فارح عيديد إذ كانت قواته تسيطر على عشرة اقاليم من اصل ثمانية عشر اقليماً (2)، كما اصدر مجلس الأمن القرار ٧٦٧ والقرار ٧٧٥ ، وبناء على قرارات مجلس الأمن ٧٥١ و٧٧٥ ، وإزاء الإخفاقات التي منيت بها عملية حفظ السلام في الصومال دعت الولايات المتحدة الامريكية أن تحل القوات الامريكية محل قوات الأمم المتحدة بعد فترة قصيرة لاتتجاوز ثلاثة او اربعة اشهر فتهيأت الولايات المتحدة لإرسال قوة تضم ٢٨ الف جندي أمريكي وقوات من اثنتا عشرة دولةأخرى في عملية أطلق عليها "استعادة الأمل في الصومال" وحدد الهدف الرئيس للعملية وهو اغاثة الشعب الصومالي من المجاعة، بسبب الجفاف الذي حل بالصومال، وقد وضعت الأمم المتحدة برنامج مائة يوم لتقديم الأغذية والمعونات، وعلى الرغم من ذلك استمرت المجاعة وانتشار الامراض ومنها الملاريا والدرن، ووفقاً لذلك تبنى مجلس الأمن الخطة الامريكية في قراره رقم ٧٤٩ في كانون الثاني ١٩٩٢، ودخلت القوات الامريكية الصومال في ٩ كانون الاول ١٩٩٢(3). اذ نص القرار الذي صدر عن مجلس ا لأمن المرقم ٧٩٤ الى تشكيل قوة اكبر حجماً من اجل حماية اعمال فرق الاغاثة الإنسانية، فضلاً عن قيام هذة القوة بفتح الطريق امام الأمدادات القادمة الى الصومال، وأكدت الإدارة الأمريكية احترامها لسيادة واستقلال الصومال وستقوم القوات الامريكية بكل الأجراءات بقيادة العملية يونوصوم ٢ في البداية ثم تتولاها الأمم المتحدة، وقد بلغ عدد القوات التي ستشارك في العملية ٣٥ الف جندي وتعد هذه القوات والعملية التي اعدتها الامم المتحدة من اكبر واقوى ا لعمليات التي نفذتها لحفظ السلام . وفي آذار ١٩٩٣ شكلت قوة من ٢٨ الف جندي لتحل محل القوات الامريكية (4). كما صدر القرار رقم ٨١٤ الذي دعا الى اقامة وتدعيم بيئة امنة في الصومال والعمل على اعادة بناء المؤسسات السياسية واعادة بناء الصومال (5).

أن قرار التدخل في الصومال جاء بناء على قرار الرئيس الامريكي جورج بوش الاب قبل تركه للسلطه بعدة اشهر من اجل تحقيق نصر عسكري سهل يثبت فيه الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، وكان التدخل تحت مظلة الامم المتحدة ولم تكن ذريعة التدخل الانتيجة

---

[2] نص القرار، المصدر نفسه

[3] نص القرار، المصدر نفسه

[4] هالة سعودي، الولايات المتحدة، في الأمم المتحدة ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، و جهة نظر عربية، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦) ص ص ٦٩-٧٠

[5] نص القرار، موسوعة مقاتل من الصحراء

[6] سعودي، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧١

لتدهور الاوضاع الانسانية وقد جندت الامم المتحدة لهذه العملية ٣٣ دولة من مختلف دول العالم، لمدة ٥٦ شهراً ،فقدت فيها القوات الدولية ١٣٠ جندي وكلفتها بليوني دولار، أما الولايات المتحدة فقد انفقت مليار ونصف المليار في غزوها للصومال فضلاً عن أن تسعة اعشار المبالغ المخصصة للمهمات الانسانية كانت تصرف على المهام العسكرية، وهذا يكشف تستر التدخل الدولي تحت ستار الاغاثة والاعانات الانسانية ([1]). مماجعل الفصائل الصومالية تدخل في مواجهات مع القو ات الدولية التابعة للامم المتحدة والتي اتضح تبعيتها للولايات المتحدة، من خلال القرارات التي اصدرتها واصرار الأمين العام على نزع اسلحة الفصائل بموجب القرار ٨١٤ الذي أصدره مجلس الأمن في ١٩٩٣([2])، وقد قامت قوات صومالية بقيادة الجنرال محمد فارح عيديد بمهاجمة قوات الامم المتحدة وقتلت ٢٣ باكستانيا مما جعل مجلس الأمن يصدر القرار ٨٣٧ في ٦ حزيران ١٩٩٣ الذي يقضي بالقبض على عيديد والمسؤلين عن الهجوم، ثم اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٦٥ في ٢٢ ايلول ١٩٩٣ الذي اكد على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الأمة الصومالية، وان الأولوية لقوات الامم المتحدة هي تقديم المساعدات الإنسانية وتحقيق المصالحة وبناء مؤسسات الدولة الوطنية والإقليمية، لكن مقتل ١٨ جندي امريكي ومثل بجثثهم في مقديشو جعل الولايات المتحدة تخفق في سياستها مما جعل القرار الامريكي هو الانسحاب من الصومال في اذار ١٩٩٤ ([3]).

٢- ايطاليا

أما ايطاليا فقد كانت المصالح البترولية الايطالية تعمل في الصومال بموجب أمتياز التنقيب الذي حصلت عليه في بعض المناطق البرية والبحرية، وسارعت إلى توجيه انتقادات الى الولايات المتحدة لهيمنتها على الامم المتحدة، وتجاهل الدور الايطالي في الصوم ال لخبرة ايطاليا في الصومال بسبب سي طرتها عليها لفترة ليست بالقصيرة ، وطالبت بالمشاركة بقيادة القوات الدولية ،وفي الحقيقة كانت المصالح هي التي تدفع الايطاليين للتوجه نحوالصومال وخلق نوع من التوازن مع الولايات المتحدة في الصومال للحفاظ على مصالحها هناك ([4]).

٣- فرنسا

[1] محمود، التطورات الاخيرة في القرن الإفريقي، ص١٩٢

[2] ربيع، المصدر السابق، ص ١٢٥

[3] سعودي، المصدر السابق، ص ص٧١-٧٢

[4] كادت أن تحدث أزمة بسبب مهاجمة القائد الايطالي الجنرال برونولوي عملية ملاحقة الجنرال عيديد التي ادت الى مقتل مدنيين . شبانة ، المصدر السابق ، ص١٩٩

جاء التدخل الفرنسي محدوداً اذا ماقورن بالامريكي والايطالي لتواجدها في جيبوتي من خلال قاعدتها هناك، لذا كانت مشاركتها في القوات الدولية للحفاظ على مصالحها في جيبوتي، خوفاً منها على مصالحها فيها ومنع انتقال تردي الاوضاع الى جيبوتي ([1]).

٤ – بريطانيا

عزفت بريطانيا عن المشاركة في القوات الدولية المتحالفة تحت قيادة الولايات المتحدة، لأسباب اقتصادية داخلية، لاسيما وان المناطق التي كانت تسيطر عليها بريطانيا قد استقرت بما يعرف بجمهورية أرض الصومال، لذا فانها قد استشعرت بان مصالحها المباشرة ليست محلاً للتهديد ([2]).

ونتيجة لتردي الأوضاع داخل الصومال وعدم تمكن القوات الدولية من تحقيق اهدافها جاء القرار بالانسحاب من الصومال بعد سلسلة من العمليات التي نفذتها الفصائل الصومالية ضدها. أن انسحاب القوات الامريكية والغربية لم يؤد الى انهيار العملية بل تابعت القيام بم همتها المحجمة الاهداف الى ان تم اعلان مجلس الامن القرار ٩٥٤ في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤ قرر فيه انهاء عمليات حفظ االسلام في الصومال في موعد اقصاه ٣١ اذار ١٩٩٥، وقد تضمن القرار رسالة سياسية الى قادة الفصائل توضح نفاذ صبر المنظمة الدولية . وتم في ٣ اذار انسحاب القوات التابعة للامم المتحدة من الصومال لينهي بذلك عملية التدخل الدولي وحفظ السلام ويضع المنطقة امام احتمالات عدة للتطور السياسي والأمني. أي بعد فشل العملية الدولية للسلام في حل الأزمة طرحت عالمياً شعار الحل الأفريقي للمشكلات الأفريقية الذي اتاح الفرصة امام المبادرات الأفريقية للسلام ([3]). أما اسباب اخفاق المجتمع الدولي في حل الازمة الصومالية واعادة الاستقرار والسلطة المركزية، يعود إلى الأسباب التالية ([4]):

١. عدم إدراك المجتمع الدولي التركيبة الاجتماعية للمجتمع الصومالي.
٢. إهمال القوى الحقيقية الصومالية واعطاء وزن لامراء الحرب.
٣. مصالح الدول في الصومال، جعلتها تساعد على اذكاء الصراع بين الفصائل من خلال دعمها لفصيل ضد اخر.
٤. اعطاء الاولوية للجهد العسكري واهمال الجانب السياسي والاقتصادي.
٥. الهيمنة الأمريكية على الجهود الدولية.

ثالثاً : جهود المصالحة الوطنية :

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة١٩٩٣ ص١١٧
[2] شبانة ، المصدر السابق ، ص٢٠٠
[3] ربيع ، المصدر السابق ، ص١٢٦
[4] رافت ، المصدر السابق ، ص ١٠٩

تعكس الوقائع وا لتداعيات التي آل ت إليها الصومال وحالة انهيار الدولة وتحولها إلى ساحة للحرب الأهلية، وبروز الدويلات والكيانات الانفصالية تناقضا شديداً مع ما تتميز به الحالة الصومالية من خصوصية من منظور معايير الاندماج الوطني والتجانس الثقافي، وما يملكه الشعب الصومالي من مق ومات الهوية القومية ووحدة الأصل العرقي، واعتناق الإسلام، ووحدة اللغة، وروابط التاريخ المشترك، وارتباط الشعب الصومالي بشعار الصومال الكبير وهدف استعادة الأقاليم الصومالية الـمحتلة إلى الوطن الأم . بيد أن هذا المجتمع يحمل بين طياته نواة الانقسام القبلي بسبب قوة الانتماء العشائري والقبلي([1]).

ولهذا عقد لغرض المصالحة الصومالية ١٤ مؤتمرًا باستضافة إثيوبيا وكينيا ما عدا مؤتمرات القاهرة وجيبوتي وطرابلس، وجميع ها لم تكلل بالنجاح باستثناء مؤتمر جيبوتي الذي تمخضت عنه حكومة انتقالية (مؤقتة)، ولم تكن المشكلة كما يرى المرا قبون من الصوماليين بل من بعض دول الجوار والقوى الدولية ([2]).

وفي هذا الإطار، برزت مبادرة جمهورية جيبوتي في تموز ١٩٩١ لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، إذ تم الإقرار بعلي مهدى محمد رئيسًا مؤقتًا للصومال، وتكليفه بتأليف حكومة موسعة ذات قاعدة عريضة. وأدى فشل الفصائل القبلية المسلحة في الاتفاق على صيغة لتقاسم السلطة و انزلاق البلاد إلى حرب أهلية طاحنة إلى إعلان الجزء الشمالي الغربي من الصومال، والمعروف سابقًا بـ (الصومال البريطاني) استقلاله في ١٨ ايار ١٩٩١ تحت اسم جمهورية أرض الصومال . بيد أن هذا الكيان الجديد لم يكن ب مقدوره اكتساب الاعتراف الدولي والإقليمي، وخرجت الحركة القومية الصومالية في الشمال . إلا أن هذا الاستقلال لم يضمن تحقيق الاستقرار داخل هذا الكيان، إذ سرعان ما نشبت الخلافات والصراعات بين قادته ورموزه السياسية والعسكرية وأجنحته القبلية ([3]).

وقع القادة الصوماليون بالقاهرة فى الثانى والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٧ اتفاقاً للمصالحة الوطنية يضع حدا للحرب الأهلية المندلعة بينهم منذ الاطاحة بحكم سياد برى عام ١٩٩١، وفى الوقت نفسه يمهد لعقد مؤتمر كبير للمصالحة الوطنية من المقرر عقده فى مدينة بيداوا الصومالية فى الخامس عشر من شباط لتشكيل حكومة انتقالية ومجلس رئاسى يدير البلاد لفترة تتراوح بين ٣–٥ سنوات، يتم بعد ها إجراء انتخابات حرة مباشرة .
وقد تضافرت مجموعة من الاسبا ب الداخلية والاقليمية والدولية . ساهمت معاً فى التوصل إلى

[1] عثمان ، المصدر السابق ، ص ٣

[2] محمد إدريس أحمد ، الحصاد المر: تجربة الصومال بين الحكومة الجائرة والحرب الأهلية،(متوفر على الإنترنت).

[3] عثمان ، المصدر السابق ، ص ٣

هذا الاتفاق الذى وقعه أكبر فصيلين صوماليين ، الأول هو المؤتمر الوطنى الصومالى بزعامة حسين فارح عيديد ([1]) ويضم ١٨ فصيلا فرعياً، والثاني هو مجلس الانقاذ الوطنى الصومالى بزعامة على مهدى محمد ويضم ٢٦ فصيلاً فرعياً.

وقد نص اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة ١٩٩٧ على :

١. يعلن القادة الصوماليون وبالاجماع وقف اطلاق النار والاحجام عن الاعمال العدائية كافة وفض الاشتباك بين القوى المتصارعة.
٢. التأكيد على مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية كما وردت فى الموا ثيق والمعاهدات الدولية.
٣. نظراً لأهمية استحداث آلية انتقالية لسلطة وطنية حتى يتسنى تشكل حكومة دستورية من جانب الشعب الصومالى، فإن الحكومة الانتقالية سترتكز على نظام حكم فيدرالى وستقوم باداء وظائفها ومسئولياتها.
٤. الاتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فى بيداو ا عاصمة اقليم باى فى الخامس عشر من شباط ١٩٩٨، وان جميع المسلحين يتعين حصرهم وتمركزهم داخل مناطق يجرى تحديدها سلفا فى مناطق النزاع، كما سيجرى تشكيل قوة امنية مشتركة من اجل مؤتمر المصالحة الوطنية.
٥. هدف مؤتمر المصالحة انتخاب رئيس لمجلس الدولة ورئيس للوزراء وتبنى ميثاق انتقالي.
٦. تنظم الحكومة الانتقالية الوطنية على أساس الميثاق الانتقال ي بما يضمن اقامة جمعية تأسيسية وسلطة قضائية مستقلة مع حظر المحاكم الخاصة، فضلاً عن انتخاب ١٣ عضواً للمجلس الرئاسي وانتخاب رئيس وزراء يقوم بدوره بتشكيل الحكومة الانتقالية ورئاستها .
٧. النطاق الزمني المحدد للحكومة الانتقالية واستكمال مهامها يمتد لفترة ثلاث سنوات مع امكانية تجديدها سنتين اضافيتين بموجب الميثاق الانتقال ي على ان يجرى استفتاء شعبى على دستور دائم مع عملية انتخاب حكومة دستورية تالية قبل انتهاء المرحلة الانتقالية .

ولعل من أهم العوامل الداخلية على الاطلاق اقتناع القادة الصوماليين باستحالة حسم المسألة عسكريا بعد سبع سنوات من المواجهات الدامية والوصول إلى حالة من اللاسلم واللاحرب، و باتوا على قناعة بضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي. وساعد على وجود هذه القناعة، ظهور رأى عام بين الصوماليين يدعو إلى ضرورة وقف الحرب فوراً ، لاسيما بعد ما فقدت الصومال (بسبب الحروب والظروف الطبيعية) ما يزيد عن مليون شخص (١٥% من اجمالي السكان).

[1] نجل محمد فارح عيديد

إلى جانب ذلك فقد تبلورت حالة من الانقسام داخل الفصيلين الرئيسين ، الفصيل الذي يترأسه حسين عيديد يعانى من انفصال عثمان ع لي عاتو وانضمامه إلى خصمه علي مهدي محمد. وفى المقابل فإن الفصيل الآخر الذي يتراسه علي مهدي يعانى أيضا من بعض الانقسامات والخلافات الداخلية، لاسيما بعد تدهور العلاقة بينه وبين الشيخ علي محمود (رئيس المحكمة الاسلامية العليا سابقا)، الذى كان يحظى بشعبية كبيرة فى شمال العاصمة حيث تم تطبيق فكرة المحاكم الاسلا مية بعض الوقت، وقد أدى قرار عل ي مهدى بالغائها إلى فقدانه لجانب كبير من مؤيديه فى شمال مقديشو ([1]).

وعلى الرغم من ان هذه المبادرة كانت من افضل المبادرات وثائقيا "، الاان فشلها تبنتها نظرية التعامل مع قوى السيطرة الفاعلة على الارض واهمال القوى مصدر الشرعية، لذا تمحورت بالدرجة الاولى حول التعامل مع قادة الفصائل واهمال رؤساء العشائر، بل وبد ا، إن هناك انحيازا لقادة فصائل قبيلة الهوية على حساب القبائل الأخرى، لذا افتقرت الى التأييد الاقليمي والدولي، وهي أمور في مجملها أبعدت عنها فرص النجاح ([2])

تشكيل الحكومة الصومالية المؤقتة / ايلول ٢٠٠٠

في عام ٢٠٠٠، قدم الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي في الأمم المتحدة مبادرة للمصالحة الصومالية، عرفت بـ (مبادرة جيلي) في عرتا للمصالحة، وبالفعل استطاعت جيبوتي جمع أكثر من ٢٠٠٠ شخصية من السياسيين وزعماء القبائل والعشائر والمثقفين ورجال الدين([3]). اما "أمراء الحرب" الذين سمح لهم بالحضور، بصفتهم أعضاء المجتمع المدني –وهو مارفضته أغلبيتهم– فانهم بوجود زعماء القبائل والعشائر فقدوا الدعم المعنوي، الذي ينعكس في احتمال تخلي العديد من أفراد المل يشيات عن عملهم بها بناء على توجيهات من قادة القبائل التابعين لها، وهو ما يعني ان "أمراء الحرب" سيضعفون وسيكون البديل وجود حكومة صومالية ([4]).

تم خلال المؤتمر مناقشة كيفية وضع اللبنات الأولى لوضع البلاد مجددًا على طريق عملية استعادة الدولة مرة أخرى بوصفه أساساً للتنظيم والإدارة في المجتمع الصومالي . وتمخض

---

[1] اتفاق المصالحة الوطنية الصومالية، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٧. www.ahram.org.eg

[2] صلاح حليمة، فرص نجاح المصالحة الصومالية، السياسة الدولية، العدد ١٥٨ تشرين الأول، القاهرة ،٢٠٠٤ ، ص١٣٨.

[3] عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي ١٩٩٦-٢٠٠١، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٢٨، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص٤٧

[4] موسوعة مقاتل من الصحراء

المؤتمر عن انتخاب برلمان مؤقت يمثل الشرائح الاجتماعية والتقسيمات العشائرية كافة في البلاد على أساس المنطقة وليس العشيرة، على أن تكون مدته ثلاث سنوات لإعداد دستور انتقالي، وتشكيل مجلس تنفيذي يتم اختياره ويعمل حكومةً مؤقتةً مدة ثلاث سنوات، تمهيدًا لقيام سلطة شرعية منتخبة لإعادة إنشاء المؤسسات الصومالية . وقام البرلمان المؤقت والمكون من ٢٤٥ عضوًا في ٢٥ أب ٢٠٠٠ ([1]) بانتخاب الدكتور عبدي قاسم ص لاد حسن رئيسًا مؤقتًا للصومال،الذي حاز على مساندة دولية ودعما شعبيا صوماليا. كما وافقت الجمعية الوطنية الانتقالية (البرلمان) على المجلس الوزاري الانتقالي، وتعيين على خليف غلير رئيس اً للحكومة الانتقالية([2]). وأبدت تلك الحكومة اعتزامها تشكيل لجنة قومية للمصالحة الوطنية تتكون من ٢٥ شخصية وطنية من جميع أقاليم الصومال الـ ١٨، برئاسة عبد الرزاق حاج حسن – أول رئيس وزراء بالصومال بعد الاستقلال– فضلاً عن عدد من الشخ صيات المختارة من الشيوخ والسياسيين الذين يحظون بالاحترام والتقدير من مختلف الفصائل الصومالية . واقترنت المبادرة الجيبوتية بدعوة الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيلى إلى إنشاء ص ندوق للتضامن لإعادة إعمار الصومال، تساهم في تمويله مجموعة من الدول على رأسها الدول الخليجية العربية واليابان والاتحاد الأوروبي . كما اقترن التأييد الإقليمي والدولي لنتائج المؤتمر باشتراط التوصل إلى إجماع صومالي، والتعاون مع الفصائل المعارضة المسلحة للتوصل لمصالحة وطنية شاملة، وقدرة الحكومة على الحكم الفاعل ([3]). وعلى الرغم من ترحيب الشعب الصومالي بقرارات مؤتمر عرتا، إلا ان مقرراته واجهت مخاطر استمرار القتال بين الفصائل وحالة عدم الاستقرار، فالمصالحة الوطنية لن تتم الااذا توافرت الرغبة لدى جميع الاطراف الصومال ية لتحقيق ذلك والتخلص من السعي لتحقيق المصالح الشخصية من اجل المصلحة الوطنية([4]).

أن مبادرة جيبو تي تعد النقيض من مبادرة القاهرة ، إذ أخذت بنظرية التعامل مع قوى الشرعية تحت مسمى المجتمع المدني، وإهمال قوى السيطرة الفاعلة، لذا تمحورت حول رؤساء العشائر والقيادا ت السياسية، وأبعاد قادة الفصائل، وهو ما دفع قيادات فاعلة منهم ذات تاثير على مجريات الامور الى الاحجام عن المشاركة في مؤتمر عرتا مما ادى الى تراجع التأييد الدولي والاقليمي، وهي من الامور التي أبعدت فرص النجاح عن هذه المبادرة لان القيادات الجديدة المنبثقة عن المؤتمر أخفقت في توسيع دائرة المصالحة الوطنية لاسباب ذاتية و إن كانت خارجة عن ارادتها نسبياً إذ اتخذ قادة الفصائل لاسيما في مقديشو وبدعم خارجي من قوى اقليمية

[1] عثمان ، المصدر السابق ، ص ٣

[2] البغدادي ، المصدر السابق ، ص٤٧

[3] عثمان ، المصدر السابق ، ص٣

[4] ياسين ، المصدر السابق ، ص١٣٥

موقفا مناوئا منها، واخرى ناجمة عن ضغوط خارجية كانت سبباً مضافا لهذا الإخفاق، اذ لم تلقَ الحكومة الانتقالية ترحيبا من الدول الإقليمية، كما لم تتلقَ دعماً سياسياً على النحو المتوقع يعزز من تواجدها على الأرض، واقتصر الاعتراف الدولي بها على المنظمات الاقليمية والدولية ([١]).

كما جرت عدة محاولات للمصالحة منها في اذار ٢٠٠٠ اعتمدت جامعة الدول العربية قراراً حثت فيه الفصائل الصومالية على دعم الحكومة الوطنية المؤقتة . في حين اجتمع عدد من قادة الفصائل المناهضة للحكومة الوطنية الانتقالية في إثيوبيا، وشكلوا "مجلس المصالحة وإعادة البناء الصومالي"، وكان هدفهم المعلن هو عقد مؤتمر في العام ٢٠٠٢ يفضي إلى تشكيل "حكومة انتقالية تمثيلية للوحدة الوطنية" ([٢]).

لذا عقدت منظمة الإيجاد([٣]) مؤتمرا للمصالحة في مدينة الدوريت الكينية في ١١/كانون الثاني ٢٠٠٢، المؤتمر الخامس عشر الذي يعقد في خارج البلاد بشأن الصومال، كما أنه أوسع المؤتمرات الصومالية التي عقدت لحل المشكلة الصومالية منذ اندلاع الأزمة الصومالية عام ١٩٩١. وقد شارك فيه للمرة الأولى جميع الأطراف الصومالية بما فيها الحكومة الانتقالية وعشرات من قادة الفصائل المسلحة المعارضة، ولم يتغيب عن المؤتمر سوى طرف واحد هو ما يعرف بجمهورية "أرض الصومال" ([٤]). وتم تشكيل لجنة فنية بهذا الشأن ضمت دول المواجهة (كينيا . جيبوتي . وإثيوبيا) والأمانة العامة للإيجاد، وبرئاسة كينيا، لوضع طرق ووسائل عقد هذا المؤتمر على أن تشارك فيه الحكومة الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية . وكانت الحكومة الانتقالية، ومعها جيبوتي، قد رفضت قبل انعقاد المؤتمر مشروعًا سودانيا ، تدعمه كينيا، لإقامة آلية إقليمية لحل النزاع، واعتبرته تدخلاً في شئونها الداخلية، رغم أن قمة الإيجاد، والمنعقدة بالعاصمة السودانية قد شهدت نتيجة الوساطة السودانية، مصالحة بين رئيس الوزراء الإثيوبي، مليس زيناوى، والرئيس الصومالي صلاد . ومع ذلك، عادت الحكومة الصومالية الانتقالية إلى رفض مبادرة الرئيس السوداني عمر البشير، بعد مؤتمر القمة الثامن للإيجاد، والذي رأس هذه القمة، ثم إرسال مبعوث إلى الصومال (وهو السفير عبد الرحمن النميرى مبعوثاً خاصاً للقضية الصومالية) وعادت لتكرر أن هذا الأمر يمثل تدخلاً في شئونها الداخلية، ولا يخدم عملية المصالحة، مع التنويه في الوقت ذاته بدور السودان وجهوده في الوساطة، مشيرة إلى أهمية صيغة المصالحة الصومالية بعد مؤتمر عرتا . ومع تزايد أجواء التوتر بين مقديشو وأديس أبابا،

---

[١] حليمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٨

[٢] احمد ، المصدر السابق

[٣] هي الهيئة الحكومية للتنمية في منطقة شرق افريقيا، وتضم سبع دول هي : الصومال، السودان، أثيوبيا، اريتريا، جيبوتي، كينيا وأوغندا، احمد إبراهيم محمود، حرب الصومال بين الصراع الداخلي والاستقطاب الخارجي، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط ٢٠٠٧)، السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، ص٩٥

[٤] حليمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٧

أعلنت الحكومة الانتقالية الصومالية أنها سترفض أي وساطة للإيجاد يكون أحد أطرافها إثيوبيا، باعتبارها دولة معادية تبدى انحيازًا كاملاً إلى جانب المعارضة المسلحة المناوئة للحكومة خلال المواجهات العسكرية التي شهدها الصومال، وذلك على خلفية الحديث عن لجنة الوساطة الجديدة التي شكلتها كينيا برئاسة وزير خارجيتها السابق، وتضم في عضويتها جيبوتي وإثيوبيا بهدف التحضير لمؤتمر المصالحة المقترح . وهددت الحكومة الصومالية الانتقالية بعدم المشاركة في المؤتمر ما لم تغير إثيوبيا من سياساتها، بل أصدرت بيانًا دعت فيه إلى إقصاء إثيوبيا عن اللجنة الفنية المكلفة بالإعداد والتحضير للمؤتمر . وقد تم احتواء هذه الأزمة، اذ اجتمعت اللجنة الفنية وأمانة هيئة الإيجاد في نيروبي في الفترة من ٣–١٥ نيسان ٢٠٠٢، لمناقشة اختصاصات المؤتمر، وقررت لاحقًا أن تتوجه لجنة فرعية تابعة لها إلى الصومال لجمع آراء الصوماليين، قبل أن تضع اللمسات النهائية لأعمالها التحضيرية . وفى الفترة من (١٧ . ٢٠) نيسان ٢٠٠٢، سافر ممثلو إثيوبيا وكينيا وأمانة الهيئة في اللجنة الفرعية إلى الصومال، حيث رفضت جيبوتي الانضمام إلى اللجنة لانعدام التحضير الجيد لها، ولعدم التشاور معها بشأن هذه الزيارة بشكل مرض . وقد تأجل عقد المؤتمر عدة مرات بسبب الخلاف بين الأطراف المعنية حول العديد من القضايا الإجرائية والموضوعية . فقد أعلنت جيبوتي انسحابها من اللجنة الفنية المسئولة عن الإعداد للمؤتمر لعدة اعتبارات، منها ضرورة اعتماد مقررات مؤتمر عرتا أساساً للمصالحة. كما برز رأيان متناقضان بشأن المشاركة في المؤتمر، فعلى حين أصرت الحكومة الانتقالية الصومالية وجيبوتي على الافادة من نتائج مؤتمر عرتا وعلى قبول الحكومة الوطنية الصومالية بوصفها الحكومة الشرعية، على أن تشارك الأطراف الصومالية الأخرى في المؤتمر بوصفها معارضة، رأى مجلس الإصلاح وإعادة البناء الصومالي وإثيوبيا أن تشارك الأطراف الصومالية على قدم المساواة . وتبنت جيبوتي الرؤية العربية التي ترى ضرورة تمثيل الحكومة الانتقالية الصومالية بوصفها الأول بين المتساوين، وليس بوصفها مجرد فصيل من القبائل المتصارعة. ثم قررت جيبوتي الانسحاب من اللجنة الفنية . وعلى الرغم من الحساسية الشديدة لدى إثيوبيا تجاه البعد العربى، فقد عبر الجانب الإثيوبي بعد مباحثات مع عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، بأديس أبابا، عن ترحيبه ودعمه لطلب الجامعة العربية المشاركة في المؤتمر، باعتبار أن دور الجامعة يعد أساسيا في حل الأزمة الصومالية. وقد اكد الموقف العربي على رفض تفتيت الصومال إلى كيانات ودويلات، والإصرار على وحدته الترابية وسيادته الوطنية، وهذا ما أكده اجتماع لجنة الصومال في ٣ ايلول ٢٠٠٢ على مستوى وزراء الخارجية (وتضم الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، الصومال، سلطنة عمان، مصر، اليمن، والجماهيرية الليبية) برئاسة الأمين العام للجامعة . وفي هذا الإطار، اضطرت اللجنة الفنية إلى تدارك هذه الأزمة، حيث وجهت الدعوة للأمانة العامة للجامعة العربية

لحضور المؤتمر بصفة مراقب . وللحفاظ على قوة الدفع الإقليمية والدولية، قررت و زارة الخارجية الكينية تأجيل مؤتمر المصالحة إلى ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٢، لأسباب لوجستية ولإجراء المزيد من المشاورات مع زعماء الحرب والقبائل والعشائر والفصائل والكيانات التي أعلنت استقلالها من طرف واحد، بما يضمن توفير البيئة الملائمة لنجاح المؤتمر وضمان تمثيل أكبر عدد ممكن من القوى والفصائل الصومالية . وقد عقد المؤتمر بالفعل في الفترة من (١٥-٢٧) تشرين الأول ٢٠٠٢، برعاية منظمة الإيجاد وبدعم من منظمات إقليمية ودولية، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنتدى شركاء الإيجاد للدول المانحة، وسط تحديات جمة، وتحت شعار لا مكان للفشل، وفي ظل إدراك الفصائل الصومالية بأن المؤتمر يشكل الفرصة الأخيرة لإجراء تسوية حقيقية للأزمة الصومالية، فضلاً عن إدراك الحكومة الانتقالية الصومالية بأن وحدة الصومال ووحدة الشعب الصومالي ومصلحة البلاد أهم من قضية الحكومة المؤقتة نفسها، و من ثم إبداء الاستعداد لفتح حوار جاد ومعمق مع الأطراف الأخرى للوصول إلى المصلحة الوطنية العليا([1]).

دخلت المفاوضات الصومالية بكينيا في كانون الثاني ٢٠٠٣ مأزقاً حاداً بعد أن أصدرت اللجنة الفنية المنظمة للمؤتمر قائمة جديدة بأسماء المشاركين في المرحلة الثالثة من المفاو ضات، التي تختلف عن القائمة السابقة التي اعتمدتها اللجنة . وأعلن اثنان من قادة الفصائل الصومالية المشاركة في المؤتمر الانسحاب من المفاوضات بسبب عدم تحقيقها لأي نتائج ملموسة منذ افتتاحها في منتصف تشرين الاول ٢٠٠٢ – بحسب زعمهما، وهما "موسى سودي يلحو" رئيس جناح المؤتمر الصومالي الموحد الذي يسيطر على أجزاء من العاصمة، و "بري هيرالي" زعيم تحالف وادي جوبا الذي يسيطر على محافظتي جوبا السفلى وجوبا الوسطى في جنوب الصومال، وعدا في تصريح لهما في ٢٠٠٣/١/١٣ أن المفاوضات الجارية كانت "عبارة عن مضيعة للوقت"، وانتقدا ما وصفاه بتدخلات جهات خارجية للتأثير على سير المفاوضات ([2]). كما انسحب من المفاوضات الرئيس الصومالي السابق علي مهدي محمد بعد أيام قليلة من بدايتها، وقال مهدي الذي كان يتحدث لوسائل الإعلام آنذاك أن المشاركين في المؤتمر غير طليقي الأيدي في التوصل إلى ما يريدونه، واتهم مهدي الحكومة الإثيوبية بأنها تتدخل بشكل مباشر في تسيير المؤتمر وتوجيهه إلى أن ينتهي بنتيجة توافق مصالحها في الصومال من خلال حلفائها داخل الفصائل الصومالية ([3]).

كما رفض الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاد في نيسان ٢٠٠٣ دعوة وجهتها إليه الحكومة الكينية للمشاركة شخصيًا في مفاوضات مؤتمر المصالحة الذي كان منعقدا في نيروبي ،

[1] عثمان ، المصدر السابق ، ص ص ٥-٦

[2] احمد ، المصدر السابق

[1] أوضاع الصومال في القرن الافريقي واثرها على الامن في البحر الأحمر، ج٣

تمهيداً لجولة ثالثة من المفاوضات . وقد نشب خلاف حاد بين الأطراف المشاركة في المؤتمر حول التقسيم النهائي للسلطة المركزية في البلاد ، فمعظم قادة الفصائل يطالبون باقتسام السلطة على أساس فصائلي تخضع لـه حكومة صلاد مثل باقي الفصائل، ووفقاً للحجم العسكري والقبلي لكل طرف من هذه الأطراف، ويطالب آخرون باقتسام السلطة على أساس قبائلي بحت مثلما حدث في مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية قبل ثلاث سنوات . ونتيجة الانشقاقات والتحالفات التي حصلت داخل أروقة مؤتمر المصالح ة، على صعيد المعارضة أو الحكومة الانتقالية، بد ا إن المؤتمر يسير باتجاه الفشل، وبعد مساع مكثفة من حكومة نيروبي المضيفة ورئيس اللجنة الفنية المنظمة للمؤتمر، عاد ممثلو المعارضة والحكومة إلى المؤتمر مرة أخرى ([1]).

اتفق عدد من قيادات الفصائل الصومالية في نيروبي في ٢٠٠٣/٧/٥ على تشكيل حكومة فيدرالية انتقالية تتولى إدارة شؤون البلا د لمدة أربع سنوات، وبرلمان يتالف من ٣٥١ عضوًا للفترة ذاتها ، وقد اعترض الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاد في مؤتمر ص حفي عقده في نيروبي في ٢٠٠٣/٧/٢٩ على الاتفاق، وقال: إن "الاتفاق الذي وقعته الأطراف الصومالية –من جانب واحد– والدستور الانتقالي الذي عُرض على المفاوضين يمسان هوية الصومال العربية، ويؤديان إلى بلقنة الصومال وتفتيتها إلى دويلات صغيرة تحت اسم الفيدرالية "، واتهم الرئيس الصومالي إثيوبيا – وهي إحدى الدول الثلاثة المنظمة للمؤتمر– بأنها السبب في انهيار المفاوضات، اذ أصرت على صياغة برنامج المؤتمر بما يتفق وسياساتها الرامية إلى الهيمنة على مستقبل الصومال من خلال "عملاء" موالين لها([2]).

وعلى إثر انسحابات متتالية من عدد من الأطراف الرئيسة قامت حكومة كينيا بتعليق المفاوضات في ٢٠٠٣/٨/١٣، تفادياً لانهيار المفاوضات. وقد أخذت الحكومة الانتقالية على رفض جملة من القضايا: من بينها نظام الفيدرالية الذي ترفضه الحكومة باعتباره تجزئة للبلاد، وإقصاء اللغة العربية من كونها اللغة الرسمية للبلاد كما كانت سابقاً ، وإسناد صياغة الدستور الصومالي إلى خبراء أجانب . وطالبت الحكومة بالمقابل بتشكيل لجنة صومالية خالصة لوضع دستور يترجم هوية وإرادة الصوماليين . فضلا عن ظهور صراع على الساحة السياسية بين شيوخ القبائل وزعماء المليشيات حول الأحقية في تعيين أعضاء البرلمان . فقد طالب بها شيوخ القبائل باعتبارهم القيا دة الشرعية والتاريخ ية في الصومال ، بالمقابل رفض زعماء المليشيات – الذين وجدوا دعماً خارجياً من مصادر ودول متعددة وارتبطت مصالحهم بها– هذا المطلب نظرا لتراجع وتقلص دور القبائل –بحسب زعمهم. وفي ٢٠٠٣/٩/١٥ عرضت لجنة الوساطة الميثاق الانتقالي للصومال (الدستور المؤقت) الذي تمت صياغ ته للتصويت على الفصائل الصومالية

[2] حليمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٧

[3] احمد ، المصدر السابق ،

المشاركة بالمؤتمر دون حضور ممثلي الحكومة و ٩ من الفصائل المتحالفة . الأمر الذي دفع صلاد إلى اعتبار مؤتمر المصالحة الصومالية منهار بالكامل.

وفي ٢٠٠٣/٩/١٦ أصدرت الحكومة الصومالية والفصائل المتحالفة معها بيانًا مشتركًا دعت فيه إ لى عقد مؤتمر بديل عن مؤتمر نيروبي في داخل البلاد لانتخاب برلمان وحكومة يحلان محل الحكومة التي انتهت فترة ولايتها في منتصف أب ٢٠٠٣. وأعلنت جيبوتي انسحابها من لجنة الوساطة في ٢٠٠٣/٩/٢٨ (التي تسعى لإبرام اتفاق سلام بين الفصائل الصومالية) احتجاجًا على عدم مشار كة كل الأطراف الصومالية في المحادثات ، وقال سفير جيبوتي لدى كينيا: إن محادثات السلام في كينيا لم تتمخض عن تحقيق مصالحة حقيقية بين مختلف الفصائل الصومالية، وإنها قد توقع البلاد في حرب جديدة بسبب الخطوات الانفرادية التي اتخذتها كينيا. واعتبرت جيبوتي أن المؤتم ر لن يكون في مصلحة الشعب الصومالي في ضوء ما يشهده من "انحياز واضح لتحقيق مصالح دول بعينها ".وعلى إثر ذلك، أعلن "باثويل كيبلجات" –المنسق الكيني لمؤتمر السلام الصومالي– تعليق المفاوضات بين الأطراف الصومالية حتى ٢١ من تشرين الاول ٢٠٠٣. فيما رفض عبد العزيز أحمد –ندوب إثيوبيا في المؤتمر الصومالي– ما قاله المنسق الكيني، وأفـاد في حديث صحفي له في ٢٠٠٣/١٠/١ بأن "المؤتمر مستمر وعملية تقاسم السلطة جارية، وليس مقبولا ما نقل عن المنسق الكيني، معتبرا أن انسحاب جيبوتي من المؤتمر "غير مبرر"، وأن المؤتمر لن يتأثر بهذا الانسحاب".

لقد كشفت هذه المواقف في حينها عن عمق الخلافات القائمة بين الدول الثلاث المشرفة على أعمال المؤتمر بتفويض من منظمة "الإيجاد" التي ترعى مباحثات السلام الصومالية.

ودعت قمة الإيجاد الدورية في ٢٠٠٣/١٠/٢٥ لعقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء خارجية دول الإيجاد في نيروبي –التي عقدت في كمبالا– ، لتقييم مفاوضات السلام الصومالية القائمة منذ ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٢، وإعطاء دفعة جديدة لهذه المفاوضات التي لا تزال معلقة منذ مطلع الشهر. وتم الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول (الإيجاد) في نيروبي بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٨.

اجتمع في ٢٠٠٣/١٠/٢٨ وفد الحكومة الصومالية برئاسة صلاد ووفد المجلس الوطني لإنقاذ الصومال بقيادة موسي سودي وبحضور الزعيم الليبي معمر القذافي في طرابلس بليبيا فيما بدى أنها مبادرة ليبية جديدة بشأن الصومال . وفي ٢٠٠٣/١١/٢٣ وصف صلاد مؤتمر السلام الصومالي الذي يعقد في كينيا بأنه م ؤتمر "يديره قس كيني يدعى باثويل كيبلجاد يضمر الشر للإسلام وأهله ويفعل فيه ما يشاء".

في كانون الثاني ٢٠٠٤ قال "كالونزو ماسيوكا" وزير الخارجية الكيني في تصريحات صحفية: "إن صبر المجتمع الدولي قد نفد تجاه تعنت الأطراف الصومالية إزاء المصالحة "، وهدد في حديثه بأ ن أي زعيم يتغيب عن المشاركة في اجتماع المراجعة "سيواجه عقوبات وسيتم اعتباره عقبة في وجه السلام في الصومال".

لقد كانت كينيا غير جادة من أجل المصالحة الصومالية ، ففي زيارة للرئيس الكيني السابق "دانيال أرب موي" لاحدى الكليات العسكرية في واشنطن، في تشرين الاول ٢٠٠٣، سأله خبير عسكري: لماذا لا يوجد في الصومال دولة؟ فأجاب الرئيس : "كينيا وإثيوبيا لن تكونا صادقتين في المصالحة الصومالية، لأنهما تخشيان وجود دولة صومالية تعيد نزاعها معهما، وأن يكون هدفها ضم بعض المناطق التابعة حاليًا لكلاً من كينيا وإثيوبيا".

كما انقسم الصوماليون –أنفسهم– إزاء مؤتمرات السلام في نيروبي إلى معسكرين:

الأول: "مجلس المصالحة والإحياء الصومالي" وهو يضم ١٣ فصيلاً معارضاً لحكومة صلاد، وأعلن عنه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ٢٠٠١ ([1]).

الثاني: الحكومة الانتقالية وإلى جانبها "المجلس الوطني الصومالي" الذي أعلن عنه في ٢٠٠٣/٩/٣٠، اذ يضم ٩ فصائل، فضلاً عن مجموعة من القادة القبليين، وهذا المعسكر رفض ما جرى في مؤتمرات نيروبي، على اعتبار أنه يسيء إلى الثوابت الوطنية والدولية.

وحظيت المبادرة بتأييد ودعم اقليمي ودولي غير مسبوقين، وبمشاركة ايجابية من ممثلي المجتمع الدولي المعنيين بالملف الصومالي ومن بينهم مصر والجامعة العربية، وعلى نحو ب دا المجتمع الدولي من خلال ممثليه بالمؤتمر، يضطلع بدور اشبه بالرقيب على ضبط عملية المصالحة وتصحيح مسارها كلما انحرفت عنه لاسيما أن معظم الدول والمنظ مات الاقليمية والدولية المشاركة بممثليها في المؤتمر تحملت اعباء عملية تمويل أعماله والتي بلغت عشرات الملايين من الدولارات ([2]). كما لقي هذا الاتفاق ترحيبا لدى الولايات المتحدة، اذ استقبلته واشنطن بارتياح حذر. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في ٢٠٠٤/٢/٦ قوله: "إن الصومال يستعصي على الحكم منذ زمن طويل، ونود أن تسهم بدور لإعطاء قوة دفع لهذه العملية".

ومن الملاحظ غياب العلماء والدعاة والحركة الإسلامية في الصومال عن المصالحة الصومالية والمؤتمرات التي عقدت من أجل السلام وتشكيل هياكل الدولة المستقبلية في نيروبي، وغيرها من المدن والعواصم التي تنقلت بينها المؤتمرات وترك المجال السياسي في يد زعماء الحرب أنفسهم – من قادة ميليشيات وزعماء قبائل– الذين دمروا البلاد، وكانوا سبباً في الأزمة والفتنة التي استمرت لعقد ونصف من الزمان ([3]).

ويمكن القول أن أسباب فشل جهود التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال طيلة عقد ونصف من الزمن يعود إلى عدة اعتبارات إلا أن هناك خمسة عوامل أسهمت بدوراً كبير أكثر من غيرها في إفشال جهود التسوية الصومالية تتمثل في:

[1] أوضاع الصومال في القرن الافريقي واثرها على الامن في البحر الأحمر، ج٣

[1] حليمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٨

[2] أوضاع الصومال في القرن الافريقي واثرها على الامن في البحر الاحمر ،ج٣

ضعف مفهوم الدولة في الثقافة السياسية الصومالية، وجمود ميزان القوى بين الفصائل والجماعات الصومالية، وعدم ملائمة مناهج التسوية المتبعة في مفاوضات التسوية الصومالية، فضلاً عن وجود قوى اجتماعية مستفيدة من استمرار الصراع، لا سيما من خلال اقتصاديات الحرب التي نشأت في ظل انهيار الدولة والاستقطاب الإقليمي للمسألة الصومالية والذي انعكس في استغلال قوى إقليمية لبعض الفصائل الصومالية من اجل إفشال جهود الوساطة التي تقوم بها قوى إقليمية أخرى ([1]).



خارطة الصومال

الخاتمة

شهدت الصومال تجربة استعمارية بالغة القسوة اذ خضعت الصومال لاحتلال ثلاث دول أوروبية (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) فضلاً عن احتلال إثيوبيا لإقليم الأوجادين وهو ما تسبب في تمزيق أوصال الصومال وكان بدوره واحداً من الأسباب التي أفضت إلي اندلاع الحرب الأهلية بسبب التأثير علي وحدة الجماعات الإثنية القاطنة في تلك المنطقة.

وبسقوط نظام سياد بري دخلت الصومال في حالة من الفوضى التامة وانعدام الدولة، وبدأ الاقتتال بين الحركات الصومالية للسيطرة على الارض واقامة دولة اخرى . لكن المخطط الأمريكي بتفكيك الصومال كان قد نجح قبل سقوط النظام نفسه. وزاد عليه ان الحركات المتناحرة قامت على اساس قبلي ومصلحي وليس على اساس برامج سياسية، مما جعل هذه الحركات تساهم في عملية تفتيت البلاد.

[٣] احمد إبراهيم محمود ، التسوية السلمية للصراعات الداخلية في افريقيا دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات ، مراجعة إيمان مرعي، السياسة الدولية ، العدد ١٥٨ ، تشرين الاول ٢٠٠٤، ص ٢٧٨

أما عن ما هية التدخل الدولي والامريكي في الصومال فبعد سنتين من سقوط نظام سياد بري ودخول الصوماليين مرحلة الفوضى والصراع الداخلي لتقاسم السيطرة والنفوذ على الارض الصومالية، وما تبع ذلك من حرب اهلية مدمرة ومجاعة طالت الاطفال والنساء وكبار السن لاسيما في المناطق الغربية والجنوبية، جاءت الأمم المتحدة لتصدر قرارات تمكن الولايات المتحدة من التدخل العسكري في الصومال.

ومن الملاحظ أن الحالة الصومالية تشير الى أن تكلفة الصراع ظلت في الحدود التي تمكن الاطراف المتصارعة من تحملها، لذا لم تكن مضطرة للتنازل من اجل الوصول الى التسوية ، وقد وصلت التكلفة الى اقصاها في ظل التدخل الامريكي الدولي، إذ إن ارتفاع تكلفة الصراع تتسبب في نتائج متناقضة فهي تودي من ناحية الى اضعاف قدرة الجماعات المتصارعة على مواصلة الصراع وتسبب لها قدراً عالياً من الاستنزاف المادي والبشري، ولكن ارتفاع التكلفة يمكن أن يتسبب من ناحية اخرى في وصول الصراع الى مايعرف بنقطة اللاعودة، كما اتسعت عملية التسوية والمصالحة الوطنية الصومالية بكثرة الدول والمنظمات التي تقوم بدور الطرف الثالث في هذه العملية، وهو ما تسبب في ظهور نتائج سلبية تتمثل في: تعدد مبادرات الأطراف الإقليمية وتضاربها، والتنافس بين القوى الإقليمية، وسعي الدول المجاورة للتأثير على مخرجات عملية التسوية الصومالية بما يتوافق مع مصالحها.

وأخيراً يمكن القول إن المسالة الصومالية ارتهنت بحسابات المصالح الخاصة لكل طرف لدى اختياره ومفاضلته بين البدائل بشأن عملية التسوية والمصالحة الوطنية.